المزارعين في ازمتهم بقوله : « ان السياسة التي وضعت قبل سنتين هي التي ادت الى التدهور التدريجي والى الازمة الحالية . « فالانقلاب الاقتصادي » أخر جداً بوضع الصادرات الزراعية ، ولكي ندرك حجم الضرر يجب ان نذكر ان الصادرات تشكل اليوم ٥٠٪ من القيمة المضافة في الزراعة او ٣٧٪ من الدخل الزراعي الاجمالي . فالغاء حوافز التصدير ، وزيادة سرعة التضخم قد سببا خلال السنتين الاخيرتين خسائر تقدر بأربعة مليارات ليرة..[كذلك] فان الغاء التخطيط الزراعي ، لم يضر بالزراعة فقط وانما سبب اضراراً لاقتصاد الدولة ... فالتخطيط يلزمه توفر عوامل ثلاث : تسليف مناسب ، حوافز وقوانين ملائمة . وقد ادى الغاء هذه العوامل الثلاث الى الحاق ضرر كبير خصوصاً بالمزارع الخاصة » (٢٩) . واشار سكرتير عام حركة الموشافيم الى هذه الخسائر بقوله ان التضخم المالي قد زاد من نفقات الانتاج الى درجة لم تعد معها حتى الصادرات مربحة .

ويتهم المزارعون الحكومة ـ على لسان سكرتير عام المركز الزراعي ـ سمحه اساف ، بأنها تعمل ضد المستوطنات الزراعية المنظمة عن سابق قصد واصرار ، بسبب عدم تأييدها للسلطة . « فالمعطيات الاساسية لم تتبدّل ، لا المياه ولا الارض ولا الطاقة البشرية او حتى الخبرات المهنية بما في ذلك البحث الزراعي . جميع هذه الامور لم تتبدل ، والازمة الحاصلة ليست من داخل القطاع الزراعي ، وانما هي نتيجة لسياسة موجهة » (٣٠) .

على اي حال فان الازمة الزراعية لا زالت تتفاعل على اكثر من صعيد ، ويبدو ان هذا القطاع قوي بما فيه الكفاية بحيث يمكنه تحمل ازمة مؤقتة من هذا النوع . والدليل على ذلك ارتفاع صادراته في سنة ١٩٧٩ ـ رغم الازمة ـ بنسبة ٢٢٪ ، حيث بلغت ٥٥٧ مليون دولار في نهاية السنة مقابل ٤٥٥ مليوناً في سنة ١٩٧٨ (٣١) . وصراع المزارعين ضد سياسة الحكومة ليس بمعزل عن صراع القطاعات الاخرى ، وبالتالي فان وضعهم مرتبط بالوضع الداخلي العام في اسرائيل ، واذا ما حسم هذا الوضع خلال الفترة المقبلة لغير صالح الحكومة الحالية ، فان الازمة الزراعية ستعتبر ازمة عابرة حيث ان حلها مرتبط الى مدى بعيد بعودة سياسة الدعم السابقة .

الانكماش الاقتصادي لا بد منه

يلاحظ ان الازمات التي يعانيها فرعا الصناعة والزراعة لا تختلف في جوهرها عن تلك المتوقعة في الفروع الاخرى خصوصاً فرع البناء نتيجة لسياسة التخفيض في الميزانية العامة خصوصاً في بنود الميزانيات الاجتماعية كما رأينا سابقاً . فالانكماش والبطالة يتوقع حدوثهما في مختلف الفروع التي يصب انتاجها في السوق المحلي او تلك التي تقدم الخدمات له . وقد اعلن مدير عام وزارة المالية يعقوب نئمان ان البطالة لا بدَّ منها ، « وكل ما ترجوه [وزارته] هو ان تكون مراقبة ، حيث ستحاول ايجاد حل لكل حالة . فالانسان العاطل عن العمل ـ هو مشكلة صعبة ، وستمنع [الوزارة] حدوث بطالة جماهيرية بواسطة تحويل النشاط الاقتصادي الذي يصب معظمه في الخدمات ، الى فرع الانتاج والتصدير . صحيح ان المصانع التي تنتج للسوق المحلي وتزوده بالكماليات مهددة بالاقفال ، الا انه في المقابل هنالك عدد من المصانع بدأت تتجه الآن نحو الصادرات وهي بحاجة الى عمال اضافيين . فالصناعة الاسرائيلية تستطيع تحقيق